Zagazig J.Agric. Res., Vol .31 No.(2) 2004 763-782

دراسة إقتصادية للموازنة بين العرض والطلب فى سوق العمل الزراعى المصرى

على محمد عبدالله هدهود -الدسوقى عبد السلام الملاحى

أنور على مرسى لبن - أمينة أمين قطب مصطفـــــــى

قسم الإقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

تاريخ الإستلام ٢٠٠٤/١/١٨ تاريخ الموافقة ٢٠٠٤/١/٢١

الملخص: نظراً لأهمية القطاع الزراعى وما يقدمه من خدمات إقتصادية وإجتماعية للمجتمع المصرى، ولما تمثله الزراعة من أهمية للنشاط الإقتصادى وأهميتها النسبية فـــى مجمـل الناتج القومى. فإن العمالة الزراعية كأحد أهم عناصر الإنتاج فى القطاع الزراعى لابـــد أن تأخذ حيزها المناسب من الدراسة والتحليل حتى يمكن الوقوف على أهـم المعوقـات التـى تجعل القطاع الزراعى من أكبر القطاعات الطاردة للعمالة. ومن هنا إستهدف هـــذا البحـث التعرف على أهم التغيرات التى طرأت على جانبى العرض والطلب فى سوق العمل المصرى وبخاصة الزراعى، وذلك من خلال دراسة هيكل القوة العاملة الكليـــة وأيضـاً الزراعيـة، بالإضافة إلى دراسة إحتياجات سوق العمل المصرى وخاصة الزراعى من العمالـــة. ومـن خلال الموازنة بين جانبى العرض والطلب يمكن الوقوف على رؤية سليمة لما يحتاجه سوق العمل الزراعى المصرى وأهم المعوقات التى تقف أمام تلبية تلك الإحتياجات.

وقد إعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من خلال إصدارات الجـــهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وتعدادات السكان فى سنواتها المختلفة، بالإضافة إلـــى بيانات من وزارة التخطيط، وقد إستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفى فى تحليـــل وعـرض النتائج من خلال العرض الجدولى والمقارنات النسبية بالإضافة إلى معدلات النمو الســنوية هذا من جانب، ومن جانب آخر إستخدمت الدراسة التحليل الإحصائى من خـــلال الإنحـدار المتعدد للمتغيرات للوقوف على التأثير المعنوى الإحصائى لبعض المتغيرات على إحتياجـات سوق العمل من عدمة.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة إرتفاع نسبة القوة العاملة الزراعية خلال الفترة ٧٦-١٩٩٦، حيث إرتفعت بنسبة ١٦,٠٤% من إجمالى قوة العمل الزراعية فى عام ١٩٧٦. وهذه النسبة تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بنسبة الزيادة فى إجمالى القوة العاملة المصرية خلال نفس الفترة والتى بلغت نحو ٨٧,٧٥% من جملة قوة العمل فى عام ١٩٧٦، مما يدل على إنخفاض قدرة القطاع الزراعى على إستيعاب عمالة جديدة. كما أظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين الإستثمارات الموجهة للمحافظات وبين إحتياجات سوق العمل بالمحافظات وهى علاقة معنوية إحصائياً، فى حين توجد علاقة عكسية بين الأجر الأسبوعى النقدى للعامل بالمحافظات وبين إحتياجات سوق العمل بالمحافظات بالرغم من عدم معنويتها إحصائياً. أما بالنسبة للعلاقة بين أعداد المشتغلين بالمحافظات وبين إحتياجات سوق العمل بها فقد كانت علاقة طردية ثبتت معنويتها إحصائياً عند جميع المستويات الإحتمالية.

كما أكدت الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم الهجرة الداخلية الصافية بالمحافظة وإحتياجات سوق العمل وهى علاقة معنوية إحصائياً، كما توجد علاقة عكسية بين نسبة العمالة الزراعية بالمحافظة وإحتياجات سوق العمل بها وقد ثبتت معنوية هذه العلاقة عند جميع المستويات الإحتمالية.

كما أظهرت النتائج أن ٨٥% من التغيرات فى حجم سوق العمل بالمحافظة ترجع إلى العوامل الشارحة فى دالة الإنحدار المتعدد والتى كان أهمها الإستثمارات الموجهة، أعداد المشتغلين، ونسبة العمالة الزراعية وقد ثبتت معنوية تلك المتغيرات الشارحة عند مستوى معنوية ٠,٠١. كما أظهرت النتائج أن معدلات النمو فى الطلب الداخلى على العمالة غير الزراعية، الطلب الإجمالى على العمالة المصرية، والطلب الداخلى على العمالة الزراعية خلال الفترة (١٩٨٦- ١٩٩٦) بلغت وفقاً لأهميتها النسبية نحو ٤,٤٣%، ٣,٢%، ٠,٨٣% سنوياً على الترتيب، كما بلغت معدلات النمو السنوية للبطالة الزراعية، البطالة الإجمالية، والبطالة غير الزراعية خلال نفس الفترة نحو (-) ٠,٠٠١%، ١,٠٢%، ١,٥٨% سنوياً على الترتيب، فى حين تقدر معدلات النمو السنوية لعرض العمالة

الزراعية، العرض الإجمالى للعمالة المصرية، عرض العمالة غير الزراعيـــة خـــلال نفـــس الفترة حوالى ٠,٠٠٦%، ٣,٠%، ٤,٠٥% سنويا على الترتيب.

مقدمة:

على الرغم من التقدم العلمى الهائل والتكنولوجى الشامل، إلا أن الزراعة لا زالـــت هى المصدر الرئيسى لإحتياجات السكان من الغذاء والكساء. أنها تعتبر أهم قطاعات الإقتصاد القومى حيث تمتص قدرا كبيرا من فائض العمالة فى القطاعات الإقتصادية الأخرى. إلا أنـــها فى الفترة اللاحقة كان للسياسة التى إتبعتها الدولة فى سيطرتها على النشاط الإقتصادى آثارها على قطاع الزراعة، إذ أصبح القطاع طاردا لإستخدام عناصر الإنتاج ومن أهمـــها عنصـــر العمل نظرا لإرتفاع عوائد توظيف وإستخدام هذه العناصر خارج قطاع الزراعة، كما إنعكس تأثير السياسة السعرية المجحفه فى قطاع الزراعة، فعلى الرغم من إرتفاع الأجور الزراعيـــة إلا أنها تقل كثيرا عن نظيرتها فى القطاعات اللازراعية.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم التغيرات التى طرأت على جانبى العـــوض والطلب فى سوق العمل المصرى وبخاصة الزراعى، وذلك من خلال دراسة هيكـــل القـــوة العاملة الكلية وأيضا الزراعية بالإضافة إلى دراسة إحتياجات سوق العمل المصرى وخاصـــة الزراعى من العمالة. ومن خلال الموازنة بين جانبى العرض والطلب يمكن إلقـــاء الضـــوء على ما يحتاجه سوق العمل الزراعى المصرى من العمالة وأهم المعوقات التى تقف أمام تلبية تلك الإحتياجات. وقد إعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة من خلال إصـــدارات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وتعدادات السكان فى سنواتها المختلفة، بالإضافـــة إلى بيانات من وزارة التخطيط، وقد إستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفى فى تحليل وعـــوض النتائج من خلال العرض الجدولى، المقارنات النسبية بالإضافة إلى معدلات النمو السنوية هذا من جانب، ومن جانب آخر إستخدمت الدراسة التحليل الإحصائى من خلال الإنحدار المتعـــدد للمتغيرات للوقوف على التأثير المعنوى الإحصائى لبعض أهم المتغيرات علـــى إحتياجـــات سوق العمل.

نتائج الدراسة

أولاً توزيعات القوة العاملة الكلية والزراعية وفقاً لأقسام المهنة الرئيسية والحالة العملية:

تشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (١) والتى تستعرض توزيعات القوة العاملة وفقاً لأقسام المهن الرئيسية والحالة العملية فى مصر فى الأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦ إلى الإرتفاع فى أعداد المشتغلين والمتعطلين على حد سواء وذلك بمقارنة تلك الأعداد عام ١٩٨٦ بمثيلتها فى عام ١٩٧٦ وقد إستمر هذا الإرتفاع بالنسبة لأعداد المشتغلين وذلك لجميع أقسام المهن فى عام ١٩٩٦، بينما حدث إنخفاض مرة أخرى لبعض أقسام المهن وذلك بالنسبة لأعداد المتعطلين وذلك عند مقارنة أعداد عام ١٩٩٦ بمثيلتها عام ١٩٨٦، حيث لم ترتفع إلا أعداد المتعطلين فى أقسام مهن الحرفيون وعمال الإنتاج، وأفراد لا يمكن تصنيفهم. وقد أشارت أرقام الجدول إلى أن أكثر أقسام المهن إرتفاعاً فى أعداد المشتغلين هم أصحاب المهن الفنية والعلمية حيث إرتفعت من ٨٢٢,١٩ ألف مشتغل عام ١٩٧٦ إلى ٤٣٧٠,٢٠ ألف مشتغل عام ١٩٩٦، بينما كانت أكثر أقسام المهن الرئيسية إرتفاعاً فى أعداد المتعطلين هم الحرفيون وعمال الإنتاج حيث تضاعفت الأعداد ما يقارب ٣٠ مرة فى عام ١٩٩٦ عن عام ١٩٧٦ حيث بلغ عدد المتعطلين فى عام ١٩٩٦ نحو ٣٢,٢٥ ألف متعطل، بينما أظهرت أرقام الجدول أن أعلى إرتفاع لنسبة قوة العمل من الإجمالى كانت من نصيب أصحاب المهن العلمية والفنية حيث إرتفعت من ٨,٦% عام ١٩٧٦ إلى أن بلغت نحو ٢٥,٤٥% من إجمالى قوة العمل لعام ١٩٩٦ والتى بلغت نحو ١,٦٥٥ مليون عامل بالرغم من إنخفاض هذه النسبة لمعظم أقسام المهن فى عام ١٩٩٦ عن عام ١٩٧٦ حيث كان أكثر الأقسام إنخفاضاً المزارعون وعمال الزراعة والصيد حيث إنخفضت نسبتهم من ٤١,٩٥% عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٢٧,٢٣% من إجمالى قوة العمل عام ١٩٩٦. وهذه الأرقام تشير إلى إنخفاض الأهمية النسبية للعاملين بالقطاع الزراعى من المزارعين وعمال الزراعة وعمال الصيد بنسبة كبيرة عما كانت عليه فى السبعينات والتى كانت أعداد المشتغلين بهذه المهن تمثل أعلى أهمية نسبية من إجمالى قوة العمل المصرية. مما سبق ومن دراسة التوزيع المهنى لقوة العمل يتضح أن هناك تغيراً فى التركيب المهنى لقوة العمل فى جمهورية مصر العربية، حيث أن هناك تحولاً واضحاً من مجتمع زراعى يعتمد غالبية سكانه على الإشتغال بمهنة الزراعة إلى مجتمع شبه

صناعى، أيضاً يتضح الزيادة الكبيرة فى أقسام المهن الفنية العلمية والإدارية وهذه المهن كلها ذات إرتباط وثيق بتطور التعليم خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٦.

كما أوضحت النتائج الواردة بالجدول رقم (٢) أن نسبة الزيادة فى القوة العاملة الزراعية خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٦) بلغت نحو ١٦,٠٤% من إجمالى قوة العمل الزراعية فى عام ١٩٧٦ وهى نسبة منخفضة إذا ما قورنت بنسبة الزيادة فى إجمالى القوة العاملة المصرية خلال نفس الفترة والتى بلغت نحو ٧٨,٧٥% من جملة قوة العمل فى عام ١٩٧٦. مما يدل على أن نسبة قوة العمل فى قطاع الزراعة تتجه بصفة عامة إلى التناقص وأن قدرته على إستيعاب عمالة جديدة تتضاءل مع الوقت. كما تشير الأرقام الواردة بالجدول إلى الإرتفاع المستمر فى أعداد المشتغلين بالقطاع الزراعى وذلك بمقارنة تلك الأعداد فى عام ١٩٧٦ بمثيلتها فى عام ١٩٨٦ وقد إستمر هذا الإرتفاع بالنسبة لأعداد المشتغلين بالقطاع الزراعى فى عام ١٩٩٦. إلا أن الأهمية النسبية لعمال الزراعة وتربية الحيوان قد إنخفضت من ٥٣,٥% من جملة قوة العمل الزراعية فى عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٤٥,٦٤% من جملة قوة العمل الزراعية فى عام ١٩٩٦ فى حين إرتفعت الأهمية النسبية فى باقى المهن (المزارعون الحائزون، عمال الصيد)؛ وهى فى نفس الوقت أكبر أقسام المهن بالقطاع الزراعى من حيث عدد المتعطلين حيث إرتفع عدد المتعطلين لعمال الزراعة وتربية الحيوان من نحو ٠,٦١ ألف متعطل فى عام ١٩٧٦، ليصل إلى ٣,٢٤ ألف متعطل فى عام ١٩٩٦.

ثانياً: إحتياجات سوق العمل المصرى الزراعى وغير الزراعى: يتناول هذا الجزء دراسة إحتياجات سوق العمل المصرى من العمالة خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥) وذلك وفقاً للقطاعات الإقتصادية الرئيسية. كما يتناول أيضاً إحتياجات القطاع الزراعى من العمالة الجديدة والعمالة المدربة من الأقسام المهنية المختلفة خلال نفس الفترة.

حيث تشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣) إلى أن الأهمية النسبية لأعداد المشتغلين فى عام ٢٠٠٢ بلغت أقصاها فى القطاعات السلعية حيث تمثل نحو ٤٨,٦١% من جملة المشتغلين بالقطاعات الإقتصادية يليها قطاعات الخدمات الإجتماعية بنسبة تمثل ٣٠,٩٣% من جملة المشتغلين بالقطاعات الإقتصادية فى عام ٢٠٠٢ وتأتى قطاعات الخدمات الإنتاجية فى المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية لعدد المشتغلين بها حيث تمثل نحو

٢٠,٤٦% من جملة المشتغلين بالقطاعات الإقتصادية. ويرجع السبب الرئيسي فـي إرتفـاع الأهمية النسبية لأعداد المشتغلين بالقطاعات السلعية إلى إرتفاع الأهمية النسـبية للمشـتغلين بالقطاع الزراعى حيث تمثل نحو ٢٨,٥٤% من جملة المشتغلين بالقطاعات الإقتصادية ولكن يلاحظ إنخفاض قدرة القطاع الزراعى على إيجاد فرص عمل فى الفـترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥) حيث لاتمثل فرص العمل به سوى ٤,٢٣% من إجمالى فرص العمل التى يوفرها الإقتصـاد المصرى. وقد يرجع ذلك إلى العديد من العوامل من أهمها إنخفاض نصيب قطاع الزراعـة من الإستثمارات الموجهة له بالمقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخرى. كما أشارت النتائج إلى إنخفاض قدرة قطاعات الخدمات الإجتماعية على توفير فرص عمل حيث لاتساهم إلا بحوالى ١١,٨١% من إجمالى فرص العمل التى يوفرها الإقتصاد المصرى وذلك بالمقارنة بالأهميـة النسبية للعمالة بهذه القطاعات. ومنه يتبين أن أكبر القطاعات الإقتصادية إستيعاباً للعمالة وهما القطاع الزراعى وقطاع الخدمات الإجتماعية (يمثلاً معاً ٥٩.٤٧% من أعداد المشتغلين لعـام ٢٠٠٢) لا يستطيعان معاً توفير سوى ١٦,٠٤% من إجمالى فـرص العمـل المتاحـة فـى الإقتصاد المصرى. كما تبين أن القطاعات السلعية، قطاعات الخدمات الإنتاجية من القطاعات التى تزيد الأهمية النسبية لإحتياجاتها بالنسبة لعدد المشتغلين بـها خـلال الفـترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥). ويرجع السبب الأساسى فى إرتفاع الأهمية النسبية لإحتياجات القطاعات السلعية من العمالة خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥) إلى إرتفاع الأهمية النسبية لإحتياجات قطاع الصناعـة والتعدين من العمالة خلال نفس الفترة. كما إنخفضت الأهمية النسبية للإحتياجات بالنسبة لعدد المشتغلين خلال نفس الفترة فى قطاعات الخدمات الإجتماعية.

وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) والخاصة بإحتياجات قطاع الزراعة والصيد وإستغلال الغابات من العمالة الجديدة والمدربة بجمهورية مصر العربية خلال الفـترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) إلى أن الإحتياجات من عمالة الذكور الجديدة بلغت أقصاها فى مهنـة الزراعـة وتربية الحيوان حيث بلغت الأهمية النسبية لهم حوالى ٩٨,١٧% من جملة الإحتياجات مـن مهنة صيادو البحر كما بلغت الأهمية النسبية لمتوسط الإحتياجات من العمالة الجديدة للذكـور أدناها فى مهنة عمال زراعة متخصصين وغير متخصصين حيث بلغت نحو ٩١,٠٨% مـن جملة الإحتياجات لمهنة عمال زراعة متخصصين وغير متخصصين. فى حين تصل الأهميـة النسبية للإحتياجات من عمالة الإناث الجديدة أقصاها فى مهنة القائمين بالأعمال الكتابية حيث

تصل نحو ٢٩,٤١% من جملة متوسط الإحتياجات لمهنة القائمين بالأعمال الكتابية فى حين تنعدم الأهمية النسبية للإحتياجات من عمالة الإناث الجديدة بالقطاع الزراعى فى مهنة الزراعة وتربية الحيوان، ومن ذلك يتبين مدى الإحلال لعمالة الذكور محل عمالة الإناث فى القطاع الزراعى، وإتجاهها للأعمال الكتابية، كما تشير نتائج الجدول أن الأهمية النسبية للإحتياجات بقطاع الزراعة والصيد من المهن والتخصصات من العمالة نتيجة التدريب التحويلى تصل أقصاها فى مهنة عمال تربية الحيوان والدواجن ومزارع الألبان حيث تصل نحو ٣,٣٥% من متوسط الإحتياجات الكلية لمهنة تربية الحيوان والدواجن ومزارع الألبان فى حين تصل أدناها فى عمالة أصحاب المهن الفنية والعلمية حيث تصل إلى حوالى ٠,١٥% من متوسط الإحتياجات الكلية لمهنة أصحاب المهن الفنية والعلمية.

ثالثاً: أهم العوامل المؤثرة على إحتياجات سوق العمل بالمحافظة: يتأثر سوق العمل بالعديد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها من العوامل الأخرى ذات الصلة بمتغيراته ويمكن إيجاز أهم العوامل المؤثرة على إحتياجات سوق العمل بالمحافظة فى متوسط الإستثمارات الموجهة للمحافظة وكيفية توزيع هذه الإستثمارات بين الأنشطة الإقتصادية المختلفة، متوسط الأجور فى القطاعات الإقتصادية المختلفة، مدى توفر فرص عمل فى القطاعات الإقتصادية المختلفة، وغيرها من العوامل المؤثرة على إحتياجات المحافظة من العمالة، ونظراً لعدم توفر كافة البيانات التى تعطى هذه العوامل فقد تم الإستعانة بمجموعة من العوامل وهى: متوسط الإستثمارات الموجهه للمحافظة، أعداد المشتغلين بالمحافظة، متوسط الأجر الأسبوعى بالمحافظة، الهجرة الداخلية الصافية للسكان، نسبة العمالة الزراعية من جملة العمالة الكلية.

حيث تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) أن المحافظات التى تزيد إحتياجاتها من العمالة بالنسبة لعدد المشتغلين بها هى القاهرة (٥٥٠,٢ ألف عامل)، الأسكندرية (٢٤١,١٢ ألف عامل)، الجيزة (٢٢٥,٢٩ ألف عامل)، الشرقية (١٠٦,٠٨ ألف عامل)، أما اقل المحافظات إحتياجاً للعمالة فهى الوادى الجديد (١,٨٢ ألف عامل)، الأقصر (١,٦٦ ألف عامل)، شمال سيناء (٠,٧٢ ألف عامل). كما يبين الجدول صافى الهجرة الداخلية للسكان (الفرق بين أعداد المقيمين بالمحافظة وأعداد المولودين بها) ومنه يتضح أن محافظات

القاهرة، الأسكندرية، بورسعيد، السويس تعتبر مناطق جذب سكانى يوضحه الإشارة الموجبة. كما أن محافظات بحرى والتى تشمل دمياط، الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، الغربية، المنوفية، البحيرة، الإسماعيلية كلها تعتبر مناطق طرد سكانى – الإشارة سالبة – فيما عدا محافظة القليوبية والتى تعتبر منطقة جذب سكانى ويرجع ذلك إلى أهمية التجمع البشرى الكبير المتمثل فى الدلتا والذى تنتمى إليه محافظة القليوبية بإمكانياتها الإقتصادية الكبرى، بينما تعتبر محافظات قبلى والتى تشمل: الجيزة، بنىسويف، الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، الأقصر كلها محافظات طرد سكانى أيضا فيما عدا الجيزة والتى تعتبر منطقة جذب سكانى حيث تمثل محافظة الجيزة إمتدادا سكنيا لمحافظة القاهرة فى حين تعتبر محافظات الحدود والتى تشمل: البحر الأحمر، الوادى الجديد، مطروح، شمال سيناء، جنوب سيناء محافظات جذب سكانى ويلاحظ أن تيار الهجرة الداخلية يكون فى إتجاه المناطق التى تتوفر بها فرص العمل بالإضافة إلى تنوع النشاط الإقتصادى وما يوفره من فرص عمل تزيد من تيار الهجرة الداخلية إلى تلك المناطق.

كما تشير نتائج نفس الجدول أن الإستثمارات تركزت فى محافظات القاهرة، الجيزة، القليوبية أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان، الوادى الجديد، البحر الأحمر، كما يلاحظ تحيز نمط توزيع الإستثمارات فى مصر للمناطق الحضرية ومناطق الجذب الرئيسية للسكان، وبدراسة متوسط الأجر الأسبوعى النقدى يتبين أن القاهرة، السويس، القليوبية، الإسماعيلية، الجيزة، شمال سيناء من المحافظات التى يزيد فيها متوسط الأجر الأسبوعى عن المتوسط العام وأن محافظات بنىسويف، الأقصر، الفيوم هى أقل المحافظات فى متوسط الأجر الأسبوعى النقدى.

رابعا: قياس أثر أهم العوامل على الإحتياجات بسوق العمل: بإستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد لمتغيرات النموذج المستقلة وهى: حجم الإستثمارات الموجهة للمحافظة بالمليون جنيه، متوسط الأجر الأسبوعى بالجنيه، أعداد المشتغلين بالألف مشتغل، حجم الهجرة الداخلية الصافية للسكان، نسبة العمالة الزراعية إلى إجمالى العمالة الكلية مع إحتياجات سوق العمل بالمحافظة كمتغير تابع، وكانت النتائج المتحصل عليها فى النموذج التالى:

ص$_{م}$= −١٦,١٠ + ٠,٠٣٢ س$_{١}$ − ٠,٠٤٥ س$_{٢}$ +٠,٠٧ س$_{٣}$+ ٠,٠٨ س$_{٤}$ − ١,٩٦ س$_{٥}$

(−٠,٣٩٤) (٤,٨٤٧)** (−٠,٢٠٥) (٣,٣٩٩)** (١.١٩٩)* (−٢,٤٩٤)**

ر^{٢} = ٠,٨٥ ف = ٣١,٤١٨*

القيمة بين الأقواس تمثل ت المحسوبة.

* مستوى المعنوية ٠,٠٥.

** مستوى المعنوية ٠,٠١.

حيث أن:

ص$_{م}$: إحتياجات سوق العمل بالمحافظة بالألف عامل

س$_{١}$: الإستثمارات الموجهة للمحافظة بالمليون جنيه.

س$_{٢}$: الأجر الأسبوعى بالجنيه بالمحافظة.

س$_{٣}$: أعداد المشتغلين بالألف مشتغل بالمحافظة.

س$_{٤}$: حجم الهجرة الداخلية الصافية للسكان بالألف نسمة.

س$_{٥}$: نسبة العمالة الزراعية من إجمالى العمالة بالمحافظة.

ويتبين من هذا النموذج ما يلى: توجد علاقة طردية بين الإستثمارات الموجهة للمحافظة (س$_{١}$) وبين إحتياجات سوق العمل بالمحافظة وهى علاقة معنوية إحصائيا، توجد علاقة عكسية بين الأجر الأسبوعى بالمحافظة (س$_{٢}$) وبين إحتياجات سوق العمل بالمحافظة وهى علاقة غير معنوية إحصائيا. كما توجد علاقة طردية بين أعداد المشتغلين بالمحافظة (س$_{٣}$) وبين الإحتياجات لسوق العمل وهى علاقة مؤكدة ومعنوية إحصائيا عند جميع المستويات الإحتمالية وطبقا للعلاقة الإحصائية فإن زيادة عدد المشتغلين بالمحافظة بمقدار ألف مشتغل يترتب عليه زيادة فى إجمالى إحتياجات سوق العمل بالمحافظة بمقدار ٠,٠٧ ألف مشتغل، كما توجد علاقة طردية بين حجم الهجرة الداخلية الصافية بالمحافظة (س$_{٤}$) وإحتياجات سوق العمل بالمحافظة وهى علاقة معنوية إحصائيا. وأيضا توجد علاقة عكسية بين نسبة العمالة الزراعية بالمحافظة (س$_{٥}$) وإحتياجات سوق العمل بالمحافظة وهى علاقة

مؤكدة إحصائيا عند جميع المستويات الإحتمالية. كما أن دالة النموذج الخطى معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية ٠,٠٥ وحيث تقدر قيمة معامل التحديد بنحو ٠,٨٥ بمعنى أن ٨٥% من التغيرات فى حجم إحتياجات سوق العمل بالمحافظة ترجع أساسا إلى المتغيرات المستقلة.

خامسا: الموازنة بين العرض والطلب فى سوق العمل الزراعى وغير الزراعى: تناول هذا الجزء عرض لنتائج الموازنة بين عرض العمالة الزراعية وعرض العمالة غير الزراعية من ناحية وكل أنواع الطلب على العمالة الزراعية وأنواع الطلب على العمالة غير الزراعية فى عامى ١٩٨٦، ١٩٩٦، من ناحية أخرى، أيضا حسب معدلات النمو السنوية لكل عامل خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦.

حيث تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) أن جملة الطلب الداخلى والخارجى على العمالة الزراعية إرتفع من حوالى ٩١,١٩% فى عام ١٩٨٦ إلى حوالى ٩٢,٣٩% من جملة عرض العمالة الزراعية فى عام ١٩٩٦. كما يقدر الطلب الداخلى والخارجى على العمالة غير الزراعية بحوالى ٨٩,١٩% فى عام ١٩٨٦، إرتفع إلى حوالى ٩١,٣٩% من جملة عرض العمالة غير الزراعية فى عام ١٩٩٦، كما أن معدلات النمو فى الطلب الداخلى على العمالة غير الزراعية، الطلب الداخلى الإجمالى على العمالة المصرية، الطلب الداخلى على العمالة الزراعية خلال الفترة ٨٦-١٩٩٦ بلغت نحو ٤,٤٣%، ٣,٢٠%، ٠,٨٣% سنويا على الترتيب. كما بلغت معدلات النمو السنوية للبطالة الزراعية، البطالة الإجمالية، البطالة غير الزراعية خلال نفس الفترة نحو (-) ٠,٠٠١%، ١,٠٢%، ١,٥٨% سنويا على الترتيب ومن ذلك يتضح إنخفاض معدلات البطالة للعمالة الزراعية بالمقارنة بالبطالة غير الزراعية، وقد يرجع ذلك إلى تيارات الهجرة سواء الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر أو الهجرة القطاعية وهى هجرة العمالة الزراعية من القطاع الزراعى إلى القطاعات غير الزراعية بحثا عن فرص عمل وأجر أفضل. وتقدر معدلات النمو السنوية لعرض العمالة الزراعية، العرض الإجمالى للعمالة المصرية، عرض العمالة غير الزراعية خلال الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٦) بحوالى ٠,٠٠٩%، ٣,٠%، ٤,٠٥% سنويا على الترتيب. وبالتالى فإنه يمكن القول أن إنخفاض معدلات النمو السنوية فى أنواع عرض العمالة الزراعية ترجع إلى التناقص المستمر فى قوة العمل الزراعية ويرجع ذلك إلى قلة فرص العمل فى القطاع

الزراعى وأيضاً إتساع مجالات العمل فى الأنشطة غير الزراعية وخاصة أن أغلب الاستثمارات القومية توجه إلى القطاع غير الزراعى.

التقديرات المتوقعة لقوة العمل من المصريين حسب قطاعات الطلب والبطالة فى عام ٢٠٠٦: بفرض أن معدلات النمو أو التناقص السنوية لقوة العمل وفقاً لقطاعات الطلب والبطالة للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ هى نفس معدلات النمو السنوية أو التناقص السنوية لقوة العمل حسب قطاعات الطلب والبطالة خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٦ وبإستخدام الصورة الرياضية[١] الخاصة بالتوقع بحجم قوة العمل فإنه يمكن التوقع بتوزيع قوة العمل من المصريين بين العمالة الزراعية والعمالة غير الزراعية حسب قطاعات الطلب والبطالة. حيث تشير نتائج جدول (٧) أن الطلب الداخلى على العمالة الزراعية سينخفض من حوالى ٨٢,٥٤% فى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٨١,٣٣% من جملة عرض العمالة الزراعية فى عام ٢٠٠٦، أما الطلب الخارجى على العمالة الزراعية فسوف يرتفع من حوالى ٩,٨٥% فى عام ١٩٩٦ إلى حوالى ١٢,٢٥% من جملة عرض العمالة الزراعية فى عام ٢٠٠٦. كما يتبين من الجدول أن إجمالى الطلب الداخلى والخارجى على العمالة غير الزراعية سوف يرتفع من حوالى ٩١,٣٩% فى عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٩٣,١٦% من جملة عرض العمالة غير الزراعية فى عام ٢٠٠٦. أما بالنسبة للبطالة غير الزراعية فسوف تنخفض من حوالى ٨,٣٠% فى عام ١٩٩٦ إلى حوالى ٦,٤٩% من جملة عرض العمالة غير الزراعية فى عام ٢٠٠٦.

---

(١) $س_{هـ} = س_{ه} (١ + ر)^{هـ}$

حيث: $س_{هـ}$ = حجم قوة العمل المتوقع فى السنة هـ

$س_{ه}$ = حجم قوة العمل فى سنة الأساس.

ر = معدل النمو السنوى لقوة العمل.

هـ= الفرق بين سنة الأساس وسنة التقدير.

المراجع

١- أمل محمد أمين: "دراسة إقتصادية للعمالة الأسرية بمحافظة الشرقية"، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢.

٢- حمدى يوسف محمد: "دراسة إقتصادية للعمالة الريفية فى مصر"، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، ١٩٩٤.

٣- على محمد عبدالله هدهود: "دراسة إقتصادية للعمالة الزراعية فى جمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، ١٩٨٢.

٤- على محمد عبدالله هدهود (دكتور): دراسة عن سوق العمالة المصرية محلياً وخارجياً قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، المقترح البحثى، ١٩٩٨.

التقارير والنشرات والسجلات:

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٧٦، إجمالى الجمهورية، مرجع رقم ٩٣ - ١٥١١١ - ١٩٨٧، سبتمبر ١٩٨٧.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٨٦، النتائج النهائية، مرجع رقم ٨٦٣ / أ م ت، المجلد الثانى، ١٩٨٦.

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان ١٩٩٦، النتائج النهائية، مرجع رقم ١٩٩٨/١١٠٢/ أ م ت، الجزء الأول، ١٩٩٦.

٤- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: المركز القومى للمعلومات، التعداد العام للسكان والإسكان، ١٩٩٦.

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الصندوق الإجتماعى للتنمية، بحث جانب الطلب فى سوق العمل، إجمالى الجمهورية، سبتمبر ٢٠٠١.

٦- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: نشرة التوظف والأجور وساعات العمل أكتوبر ٢٠٠٠، مرجع رقم ٧١-١٢٥٢١ / ٢٠٠٠، نوفمبر ٢٠٠٢.

٧- وزارة التخطيط: الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، ٢٠٠٢-٢٠٠٥، وخطة عامها الأول، أبريل ٢٠٠٢.

جدول (١): توزيع القوة العاملة الزراعية[١] بالألف نسمة حسب أقسام المهنة الرئيسية والحالة العملية فى جمهورية مصر العربيـــة فـــى الأعـــوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

السنة / أقسام المهن الرئيسية	١٩٧٦				١٩٨٦				١٩٩٦			
	مشتغلون	متعطلون	جملة قوة العمل[٢]	%	مشتغلون	متعطلون	جملة قوة العمل	%	مشتغلون	متعطلون	جملة قوة العمل	%
أصحاب المهن الفنية والعلمية	٨٢٢,١٩	٠,١٨	٨٢٦,٨٥	٨,٦٠	١٥٨٨,٠٦	٧,٣٤	١٥٩٥,٤٠	١٢,٤٦	٤٣٧٠,٢٠	٣,٠٨	٤٣٧٣,٢٨	٢٥,٤٥
القائمون بالأعمال الكتابية	٦٩٨,٧٠	٠,١١	٧٠٠,٩٥	٧,٢٩	٩٩٨,٩٩	٣,٦٤	١٠٠٢,٦٣	٧,٨٣	١١٢٣,٤٠	٠,٧٠	١١٢٤,١٠	٦,٥٤
العاملون بالخدمات والبيع	١٤٣٧,٩٧	٠,٦٣	١٤٤٢,٩١	١٥,٠١	١٤٢٨,٣١	٥,٥٢	١٤٣٣,٨٣	١١,٢٠	١٤٥٦,٢١	٢,٨٢	١٤٥٩,٠٣	٨,٥٠
المزارعون وعمال الزراعة والصيد	٤٠٢٤,١٢	٠,٩٧	٤٠٣٣,٢٨	٤١,٩٥	٤٣٠٢,١٧	١١,٩٩	٤٣١٤,١٦	٣٣,٦٩	٤٦٧٦,٤٨	٣,٦٥	٤٦٨٠,١٣	٢٧,٢٣
الحرفيون وعمال الإنتاج	١٩٩٠,٩٩	١,١٨	٢٠٥٢,٥١	٢١,٣٥	٢٧٦٩,١٧	٢٩,٥٤	٢٧٩٨,٧١	٢١,٨٦	٣٨٦٠,٤٩	٣٢,٢٥	٣٨٩٢,٧٤	٢٢,٦٥
أفراد لا يمكن تصنيفهم	١٤٦,٦٤	٤٠٦,٧٢	٥٥٧,٢٧	٥,٨٠	٢٩٩,٠٣	١٣٦١,٢٣	١٦٦٠,٢٦	١٢,٩٦	١٢٥,٢١	١٥٣٠,١٤	١٦٥٥,٣٥	٩,٦٣
الإجمالى	[illegible]	[illegible]	[illegible]	%١٠٠	١١٣٨٥,٧٣	[illegible]	[illegible]	%	[illegible]	[illegible]	[illegible]	%١٠٠

(١) الأفراد ١٥ سنة فأكثر (٢) تضم غير مبين

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء: التعداد العام للسكان والإسكان، إجمالى الجمهورية فى اعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

جدول (٢): توزيع القوة العاملة الزراعية[١] بالألف نسمة حسب الحالة العملية فى جمهورية مصر العربيـــة فـــى الأعـــوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

السنة / أقسام المهن الرئيسيه	١٩٧٦				١٩٨٦				١٩٩٦			
	مشتغلون	متعطلون	جملة قوة العمل	%	مشتغلون	متعطلون	جملة قوة العمل	%	مشتغلون	متعطلون	جملة قوة العمل	%
المزارعون الحائزون	١٧٩٨,٣٥	٠,٣٢	١٨٠١,٩٠	٤٤,٦٨	٢٢٠٠,٦٥	-	٢٢٠٠,٦٥	٥١,٠١	٢٤٠٦,٥٨	-	٢٤٠٦,٥٨	٥١,٤٢
عمال الزراعة وتربية الحيوان [٢]	٢١٥٢,٣٠	٠,٦١	٢١٥٧,٦٥	٥٣,٥٠	٢٠١٣,٣٩	١١,٤٨٠	٢٠٢٤,٨٧	٤٦,٩٤	٢١٣٢,٥٤	٣,٢٤	٢١٣٥,٧٨	٤٥,٦٤
عمال الصيد	٧٣,٤٧	٠,٠٤	٧٣,٧٣	١,٨٢	٨,١٢	٠,٥١	٨٨,٦٣	٢,٠٥	١٣٧,٣٦	٠,٤١	١٣٧,٧٧	٢,٩٤
إجمالى العاملين بالزراعة والصيد	٤٠٢٤,١٢	٠,٩٧	٤٠٣٣,٢٩	%١٠٠	٤٣٠٢,١٧	١١,٩٩	٤٣١٤,١٦	%١٠٠	٤٦٧٦,٤٨	٣,٦٥	٤٦٨٠,١٣	%١٠٠

(١) الأفراد ١٥ سنة فأكثر.

(٢) تشمل المشرفين والمديرون فى تعداد ٧٦، ١٩٩٦.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: "التعداد العام للسكان والإسكان"، إجمالى الجمهورية فى أعـــوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٦.

جدول (٣): الأهمية النسبية لأعداد المشتغلين وإحتياجات سوق العمل فى الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) وفقاً للقطاعات الإقتصادية.

أقسام النشاط الإقتصادى	أعداد المشتغلين فى ٢٠٠٢/١/١	%	إحتياجات سوق العمل فى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥	%	التغيرات بين الإحتياجات وعدد المشتغلين
الزراعة والصيد	٥٠١٠٥	٢٨,٥٤	٦٥٧٣٣	٤,٢٣	(-)٢٤,٣١
مناجم ومحاجر وصناعات تحويلية	٢١٧٤٤	١٢,٣٩	٧٨٣٢٣١	٥٠,٤٠	٣٨,٠١
الكهرباء والغاز والإنشاءات	١٣٤٨٤	٧,٦٨	٧٤٥١٣	٤,٧٩	(-) ٢,٨٩
جملة القطاعات السلعية	٨٥٣٣٣	٤٨,٦١	٣٢٣٤٧٧	٥٩,٤٢	١٠,٨١
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٤٥٠٢	١٣.٩٥	٣٦٤٥٧٦	٢٣,٤٦	٩,٥١
النقل والتخزين والتمويل والعقارات	١١٤٢٤	٦,٥١	٨٢٦٥٨	٥,٣٢	(-)١,١٩
جملة القطاعات الخدمية والإنتاجية	٣٥٩٢٦	٢٠,٤٦	١٤٩١٩٤	٢٨,٧٨	٨,٣٢
التعليم	١٨٢٠٠	١٠,٣٧	٤٤٢٥٢٠	٢,٨٥	(-)٧,٥٢
الصحة والعمل الإجتماعى	٥٦٦٦	٣,٢٣	٤٠٧٥٠	٢,٦٢	(-) ٠,٦١
خدمات	١١٠١١	٦,٢٧	٤٣٠٥٧	٢,٧٧	(-)٣,٥
أخرى	١٩٤٢٠	١١,٠٦	٥٥٤١٨	٣,٥٧	(-) ٧,٤٩
جملة الخدمات الإجتماعية	٥٤٢٩٧	٠٣٠,٩٣	١٨٣٤٧٧	١١,٨١	(-) ١٩,١٢
الإجمالى	١٧٥٥٥٦	%١٠٠	١٥٥٤١٨٨	%١٠٠	صفر

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، يونيو ٢٠٠٢.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الصندوق الإجتماعى للتنمية: بحث جانب الطلب فى سوق العمل، إجمالى الجمهورية، سبتمبر ٢٠٠١.

جدول (٤): إجمالى الإحتياجات ومتوسط الإحتياجات من المهن والتخصصات المختلفة فى قطاع الزراعة والصيد وإستغلال الغابات فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥).

البيان / أقسام المهن والتخصصات	الإجمالى خلال ٥ سنوات						المتوسط خلال ٥ سنوات								
	عمالة جديدة			جملة عمالة التدريب التحويلى	جملة الإحتياجات		عمالة جديدة						تدريب تحويلى		إجمالى متوسط الإحتياجات	%
	ذكور	إناث	جملة		جملة	%	ذكور	%	إناث	%	جملة	%	جملة	%		
أصحاب المهن الفنية والعلمية	٥٠٩٦	٣٠٨	٥٤٠٤	٨	٥٤١٢	٣٣,٢٠	١٠١٩,٢	٩٤,١٦	٦١,٦	٥,٦٩	١٠٨٠,٨	٩٩,٨٥	١,٦	٠,١٥	١٠٨٢,٤	١٠٠
القائمون بالأعمال الكتابية	٤٦	٢٠	٦٦	٢	٦٨	٠,٤٢	٩,٢	٦٧,٦٥	٤,٠	٢٩,٤١	١٣,٢	٩٧,٠٦	٠,٤	٢,٩٤	١٣,٦	١٠٠
القائمون بأعمال البيع والخدمات	٢٣٥٢	١٠٦	٢٤٥٨	١٨	٢٤٧٦	١٥,١٩	٤٧٠,٤	٩٤,٩٩	٢١,٢	٤,٢٨	٤٩١,٦	٩٩,٢٧	٣,٦	٠,٧٣	٤٩٥,٢	١٠٠
عمال زراعة متخصصين وغير متخصصين	٢٢٤٦	١٩٠	٢٤٣٦	٣٠	٢٤٦٦	١٥,١٢	٤٤٩,٢	٩١,٠٨	٣٨,٠	٧,٧٠	٤٨٧,٢	٩٨,٧٨	٦	١,٢٢	٢٩٣,٢	١٠٠
عمال تربية الحيوان والدواجن ومزارع الألبان	٢٥٠٠	٣٤	٢٥٣٤	٨٨	٢٦٢٢	١٦,٠٩	٥٠٠	٩٥,٣٥	٦٨,٠	١,٣٠	٥٠٦,٨	٩٦,٦٥	١٧,٦	٣,٣٥	٥٢٤,٤	١٠٠
عمال زراعة وتربية الحيوان	٥٠٢	-	٥٠٢	٨	٥١٠	٣,١٣	١٠٠,٤	٩٨,٤٣	-	-	١٠٠,٤	٩٨,٤٣	١,٦	١,٥٧	١٠٢,٠	١٠٠
صيادو البحر	١٨٢٦	٤	١٨٣٠	٣٠	١٨٦٠	١١,٤١	٣٦٥,٢	٩٨,١٧	٠,٨	٠,٢٢	٣٦٦	٩٨,٣٩	٦	١,٦١	٣٧٢	١٠٠
عمال الإنتاج وتشغيل وسائل النقل والغطه	٨٢٨	٥٢	٨٨٠	٦	٨٨٦	٥,٤٤	١٦٥,٦	٩٣,٤٥	١٠,٤	٥,٨٧	١٧٦	٩٨,٣٢	١,٢	٠,٦٨	١٧٧,٢	١٠٠
إجمالى أقسام المهن والتخصصات	١٥٣٩٦	٧١٤	١٦١١٠	١٩٠	١٦٣٠٠	%١٠٠	٣٠٧٩,٢	٩٤,٤٥	١٤٢,٨	٤,٣٨	٣٢٢٢	٩٨,٨٣	٣٨	١,١٧	٣٢٦٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الصندوق الإجتماعى للتنمية، بحث جانب الطلب فى سوق العمل المصرى، إجمالى الجمهورية، سبتمبر ٢٠٠١.

جدول (٥) إحتياجات سوق العمل وأهم العوامل المؤثرة على إحتياجات سوق العمل خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٥).

البيان	إحتياجات سوق العمل بالمحافظة بالألف خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥)	متوسط الإستثمارات الموجهة بالمليون جنيه خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥)	متوسط الأجرة الأسبوعى بالجنيه عام ٢٠٠٠	أعداد المشتغلين بالمحافظة بالألف فى ٢٠٠٢/١/١	الهجرة الداخلية الصافية للمحافظة بالألف عام ١٩٩٦	% للعمالة الزراعية من جملة العمالة فى عام ١٩٩٦
القاهـــرة	٥٥٠,٢٠	١٠٠٨٨,٣	١٦٦	٢٠٧٦,٣	٣٠٤,١٢	٠,٨٤
الأسكندريـة	٢٤١,١٢	٥٨٩٢,٩	١٠٣٦	٨٦٥٠,٨	٢٣٣,٨٧	٥,٢٩
بورسعيـد	٤٨,٣٧	١٩٩٠,٤٨	١٣٨	١٩٣,٥	٥٤,٩٥	٧,٩٨
السويـس	٣٥,٨٢	٢١٦٣,٨٨	٢٨٦	١٢٠,٦	٧٤,٨٣	٦,٧٠
دميـاط	٣٠,٢٤	٢٢٠٥,٥٧	١٠٣	٢٨٧,١	١٠,١٥(-)	٢٢,٤٤
الدقهليـة	٣٤,٦٠	١٨٦١,٤٥	١٠٩	١٣٢٣,٠	٢١٠,١٦(-)	٣٢,٨١
الشرقيـة	١٠٦,٠٨	٢٨٤٤,٥٢	١٠٥	١٢٨٩,٣	١٧٠,٠٢(-)	٣٦,١٥
القليوبيـة	٥٦,٤٩	١٨٩٣,٠٥	١٤٣	٩٣٤,٨	٤٠٨,٢١	١٦,٥٧
كفر الشيـخ	١٦,١٩	١٠٠٥,٥٥	١٠٩	٦٦٢,٦	٢٨,٢٩(-)	٤٣,٠٥
الغربيـة	٢٦,٠٧	١٦٩١,٦٣	٩٦	١٠٩٥,١	١٢٩,٩١(-)	٢٢,٩٥
المنوفيـة	٢٩,٨٨	١٤٢٣,١٧	١٠٧	١٠١٨,٤	٢٧٠,٠٢(-)	٣٤,٨٨
البحيـرة	١٣,١٨	١٩٧٤,١٣	٩٨	١٢٧٩,٣	١٨,٥٣(-)	٤٣,٩٥
الإسماعيلية	٥٤,٣١	١٢٦٨,٧٢	١٥٣	٢٣٣,٣	٩٩,٧٢(-)	٢٣,٢٧
الجيـزة	٢٢٥,٢٩	٤٠٦٠,٨٢	٣٤٠	١٣٩٦,٣	٨١٦,٣٩	١٢,٩٨
بنى سويـف	٧,٢١	١٧٢١,٥٣	٩٠	٦٦٣.٦	٧٥,٥٣ (-)	٤٥,٣٠
الفيـوم	١٧,٢٨	١٥٩٩,٣٧	٩٩	٥٦٥,٨	٩٩,٨٤ (-)	٤٥,٤٣
المنيـا	٦,٧٠	٢١٤٩,٠٢	١٢١	٩٨٨,٢	١٠٢,٧٢(-)	٥١,٤٣
أسيـوط	٧,٥٥	٢١٤٤,٠٨	١٣٨	٦٧٧,١	١٧١,١٨(-)	٤٤,٧٢
سوهـاج	٨,٥٦	٢٦٣,٢٣	١١٥	٧٧١,٤	٢٧٧,٥٢(-)	٤٢,٣٨
قنـا	٨,٤٣	٢٦٥٤,٥٨	١٤٩	٥٢٨,١	٤٦.١٤ (-)	٣٦,٤٣
أسـوان	٤,٩١	٢٨٤٠,٩٣	١٤٣	٢٤٥,٣	١,٣٥ (-)	٢١,٩٢
الأقصـر	١,٦٦	٧١٤,٧٥	٩٠	٨١,٠	١٩,٦٥ (-)	٢٠,٦٥
البحر الأحمر	١٥,٢١	٣٢٩٥,٨٣	١١٤	٤٩,٤	٥٥,٢٧	٧,٥٦
الوادى الجديد	١,٨٢	٢٠٧١,٥٣	١٢٥	٥٠,٠	١٠,٠٦	١٧,١٦
مطـروح	٤,٠٩	١٣٥٠,٦٨	١٥٣	٦٦,٨	٣١,٢٥	٤٣,٣٧
شمال سيناء	٠,٧٢	٢٢٧٣,٥٨	١٨٢	٧٢,٤	٢٧,٧٥	٣١,٩٤
جنوب سيناء	٢,٢٠	١٦٣٧,٨٣	١٣٦	٢١,١	٢٣,٢٨	١٠,٩١
المتوسط العام	٥٧,٥٦٢	٢٦٠٩,٤٤٦	١٣٨,٦٦٧	٦٤٩,٠٦٦	١٨,٨٣٩	٢٧,٠٠٢

المصدر: (١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الصندوق الإجتماعى للتنمية، بحث جانب الطلب، سوق العمل المصرى، إجمالى الجمهورية، سبتمبر ٢٠٠١، (٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومى للمعلومات، التعداد العام للسكان والإسكان، ١٩٩٦، (٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التوظف والأجور، ساعات العمل، ٢٠٠٠.

جدول (٦): توزيع قوة العمل من المصريين بين العمالة الزراعية والعمالة غير الزراعية حسب قطاعات الطلب والبطالة فى سنوات التعداد ١٩٨٦ / ١٩٩٦.

السنة	قطاعات الطلب والبطالة	العمالة الزراعية		العمالة غير الزراعية		إجمالى العمالة المصرية	
		ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	%
١٩٨٦	الطلب الداخلى على العمالة	٤٣٠٣	٨٣,٣١	٧٠٨٣	٧٩,٤٨	١١٣٨٦	٨٠,٨٨
	الطلب الخارجى[١]	٤٠٧	٧,٨٨	٨٦٥	٩,٧١	١٢٧٢	٩,٠٤
	صافى الهجرة الداخلية للعمالة[٢]	(-) ٢٣	٠,٤٤ (-)	٢٣	٠,٢٥	صفر	-
	البطالة[٣]	٤٧٨	٩,٢٥	٩٤١	١٠,٥٦	١٤١٩	١٠,٠٨
	إجمالى عرض العمالة	٥١٦٥	%١٠٠	٨٩١٢	%١٠٠	١٤٠٧٧	%١٠٠
١٩٩٦	الطلب الداخلى على العمالة	٤٦٧٦	٨٢,٥٤	١٠٩٣٦	٨٢,٤٥	١٥٦١٢	٨٢,٨٤
	الطلب الخارجى[١]	٥٥٨	٩,٨٥	١١٨٦	٨.٩٤	١٧٤٤	٩,٢.١
	صافى الهجرة الداخلية للعمالة[٢]	(-) ٤٠	٠,٧٠ (-)	٤٠	٠,٣٠	صفر	-
	البطالة[٣]	٤٧١	٨,٣١	١١٠١	٨,٣٠	١٥٧٢	٨,٣١
	إجمالى عرض العمالة	٥٦٦٥	%١٠٠	١٣٢٦٣	%١٠٠	١٨٩٢٨	%١٠٠
معدلات النمو السنوية (%) فى الفترة ٨٦-١٩٩٦	الطلب الداخلى على العمالة	٠,٨٣		٤,٤٣		٣,٢٠	
	الطلب الخارجى[١]	٣,٢٠		٣,٢٠		٣,٢	
	صافى الهجرة الداخلية للعمالة[٢]	٥,٦٨		٥,٦٨		صفر	
	البطالة[٣]	(-) ٠,٠٠١		١,٥٨		١,٠٢	
	إجمالى عرض العمالة	٠,٠٠٩		٤,٠٥		٣,٠	

* قوة العمل للأفراد ١٥ سنة فأكثر وتشمل العمالة المصرية بالخارج.

المصدر: جمعت وحسبت من:

(١) إعتماداً على أن إجمالى الهجرة المصرية تقدر بحوالى ٢,٩ مليون نسمه وأن العمالة تبلغ حوالى ٦٠% من إجمالى السكان بالخارج.

(٢) إعتماداً على جداول صافى الهجرة الداخلية فى عامى ١٩٨٦، ١٩٩٦ رقم (٥) بالبحث.

(٣) أرقام البطالة تتضمن كل من بطالة سبق لها العمل، بطالة جديدة تبحث عن عمل.

جدول (٧): التقدير المتوقع لتوزيع قوة العمل من المصريين* بين العمالة الزراعية والعمالة غير الزراعية حسب قطاعات الطلب والبطالة فى عام ٢٠٠٦.

السنة	قطاعات الطلب والبطالة	العمالة الزراعية		العمالة غير الزراعية		إجمالى العمالة المصرية	
		ألف عامل	%	ألف عامل	%	ألف عامل	%
٢٠٠٦	الطلب الداخلى على العمالة	٥٠٧٩	٨١,٣٣	١٦٨٧٠	٨٤,٩٨	٢١٩٤٩	٨٤,١٠
	الطلب الخارجى(١)	٧٦٥	١٢,٢٥	١٦٢٥	٨,١٨	٢٣٩٠	٩,١٦
	صافى الهجرة الداخلية للعمالة(٢)	(-) ٦٩	١,١٠ (-)	٦٩	٠,٣٥	صفر	-
	البطالة(٣)	٤٧٠	٧,٥٢	١٢٨٨	٦,٤٩	١٧٥٨	٦,٧٤
	إجمالى عرض العمالة	٦٢٤٥	%١٠٠	١٩٨٥٢	%١٠٠	٢٦٠٩٧	%١٠٠

* قوة العمل للأفراد ١٥ سنة فأكثر وتشمل العمالة المصرية بالخارج.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (٦) بالبحث.

AN ECONOMIC STUDY FOR BALANCE BETWEEN SUPPLY AND DEMAND IN THE EGYPTIAN AGRICULTURAL LABOR MARKET

El-Malahy .E.A.; A.M. Hadhoud; A.A Morsy and Amina A. Kotab

Agricultural Economics Department, Faculty of Agriculture, Zagazig University

ABSTRACT: The present study aims at investigating factors affecting the labor market in Egypt, especially in the farm sector. Secandary data issued by CAPMAS, (population Censuses), and Ministry of planning is used to estimate the proposed models. Both qualitative and quantitative approaches are used to analyze major factors affecting the labor market.

The present study results indicate that the agricultural labor force has risen by about 16% during 1976-1996, period. That increase is relatively low in comparison to the overall rate of increase in total labor force (of about 88%) during the same period. This means that the farm sector has a limited capacity in creating new jobs.

The estimated annual growth rates in farm unemployment, total unemployment, and non-farm employment were about (–) 0.001%, 1.02%, 1.58% during 1986-1996, respectively. Meanwhile, the annual growth rates in farm-labor supply, total labor supply and non-farm labor supply during the same period (1986-1996) were; 0.006%, 3%, 4.05%, respectively.